

وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية

محتويات العرض

الشركات تخفيف الأعباء المالية غير الضريبية على الشركات

البرنامج الجديد لرد أعباء الصادرات

أولاً: تخفيف الأعباء المالية غير الضريبية على الشركات

تخفيف الأعباء المالية غير الضريبية على الشركات

الرؤية:

- مناخ استثماري اكثر تنافسية جاذب للاستثمار من خلال العمل على توفير البيئة المؤسسية والتشريعية الداعمة وتبسيط الإجراءات وتذليل العقبات التي تواجه المستثمرين.
- الشفافية والوضوح الكاملين لكافة الأعباء الإجرائية والمالية غير الضريبية والتي تفرض على المستثمر خلال مراحل المشروع المختلفة والعمل علي تنظيمها.
- تحقيق التوزان بين تعظيم إيرادات الدولة وتخفيف الأعباء المالية غير الضريبية علي الشركات. (تخفيض المعدل الضريبي الفعلي والرسوم والاعباء المالية)
- دراسة ان تكون أية رسوم أو أعباء إضافية مفروضة، ولا تدخل فى حساب تكلفة المنتج الفعلية، يتم حسابها علي أساس صافي الأرباح وليس المبيعات.

بهدف مضاعفة حجم الاقتصاد

تخفيف الأعباء المالية غير الضريبية على الشركات

مراحل التنفيذ:

🕕 المرحلة الاولى:

وهي المرحلة الحالية، وتشمل أبرز الأعباء والالتزامات المالية غير الضريبية التي تطبق على جميع الشركات بشكل دوري.

2 المرحلة الثانية:

ستركز على تحليل كل قطاع على حدة، وذلك نظراً لاختلاف الأعباء والالتزامات ببعض القطاعات.

تخفيف الأعباء المالية غير الضريبية على الشركات

المرحلة الاولى:

اعادة النظر في أبرز الأعباء والالتزامات المالية غير الضريبية التي تطبق على جميع الشركات بشكل دوري على ان يتم البدء بكل من الاتى:

المساهمة التكافلية

2 صندوق تمويل التدريب والتأهيل

الوضع الحالي: النسبة واحد في المائة من صافي الربح بعد الضريبة

القرار: ان تكون النسبة ربع في المائة من صافي الربح بعد الضريبة، مع استثناء الشركات التي تنفذ برامج تدريبية للعاملين الوضع الحالي: النسبة اثنين ونصف في الألف من جملة الإيرادات السنوية

> القرار: ان يتم الاحتساب من صافي الربح بدلاً من جملة الإيرادات السنوية

ثانياً: البرنامج الجديد لرد أعباء الصادرات

برنامج رد أعباء الصادرات

الأسس التي تم وضعها للبرنامج الجديد:

- حدولة جميع المتأخرات المستحقة حتى تاريخ ا مارس ٢٠٢٤ من خلال وزارة المالية، مع إتاحة خيار المقاصة مع أي مستحقات للدولة ضرائب/رسوم ...الخ).
- شفافية ووضوح كاملين للبرنامج، بحيث يعكس بوضوح حجم الموازنة المخصصة له، في ضوء التقييم الدوري للقطاعات المطلوب دعمها.
- التزام كامل بصرف المستحقات بدءاً من 1 مارس ۲۰۲۶، بحد أقصى ۹۰ يوماً من تاريخ استيفاء المستندات المطلوبة.

برنامج رد أعباء الصادرات

تم مراعاة ما يلي في البرنامج الجديد:-

- توجيه الدعم بشكل أكبر نحو المنتجات ذات القيمة المضافة العالية، بالإضافة الى الربط بين الحوافز التصديرية النقدية وغير النقدية (تخصيص الأراضي تدريب العمالة الإعفاءات الضريبية المعارض الدولية) وضرورة مراعاة الموازنة المخصصة للبرنامج خلال العام الحالي، وأن يتم صرف المستحقات المتعلقة بالصادرات التي تستوفي المستندات المطلوبة في مدة لا تتجاوز 3 أشهر من تاريخ استيفائها.
 - 2 تحديد حصة من الموازنة لكل قطاع تصديري.
- لتأكيد على ضرورة زيادة نسبة المكون المحلي تدريجياً في الشركات، على أن يكون ذلك مرتبطًا بنسبة الدعم الذي تحصل عليه الشركات سنويًا.
 - التقييم الدوري للبرنامج قياس أثره على أداء القطاعات التصديرية المختلفة.
- تعظيم العائد من إطلاق المنصة الالكترونية الجديدة لرد أعباء الصادرات من خلال تقليص فترات مراجعة المستندات مما يساهم في تسريع صرف المستحقات وتحسين الكفاءة.

تعميق الصناعة (نسبة المكون المحلي في الصادرات)

تنمية الصعيد والمناطق الحدودية ومدينة دمياط للأثاث والروبيكي

منح نسبة إضافية للصادرات التى تحمل علامات تجارية مصرية

تعزيز النفاذ لأفريقيا والأسواق الجديدة

مساندة النقل لأفريقيا

تحفيز إضافي للزيادة في الصادرات

مساندة البنية الأساسية للتصدير (المعارض - الشحن الجوي - مكافحة ذباب الفاكهة)

محاور برنامج ر<mark>د</mark> أعباء الصادرات